

إصدار فكري

تناقضات الثقافي والسياسي في تشكيلات الهوية الوطنية الصومالية



ملخص الدراسة

تعتبر الهويات الوطنية الحديثة معطى سياسي ومعرفي دستوري حديث ومركب من هويات مختلفة ثقافية ودينية واجتماعية لكنها أي الهوية الوطنية تكاد تكون مرتكزة حول مفهوم الهوية السياسية تحديداً، ومفهوم الهوية الوطنية مرتبط بشكل أو بآخر بمسألة نشوء فكرة الدولة الوطنية الحديثة من أساسها، وهو معطى حديث لا يتجاوز منتصف القرن العشرين الماضي عربياً، حيث بدأت تتشكل الدولة الوطنية في العالم الثالث تحديداً أي دولة ما بعد الاستعمار، وهي أي الدولة الوطنية أيضاً معطى قانوني وسياسي لا يزال يتشكل حتى اللحظة، مع كل المآخذ والنقاشات النقدية التي تثار اليوم حول جدوى فكرة الدولة القومية والوطنية الحديثة من أساسها.

ولما كانت فكرة الدولة الوطنية لا يزال يثار حولها الكثير من الجدل والنقاش، وهذا ما لا يهمنا هنا في هذه الورقة، حيث أن مدار نقاشاتنا تتمحور حول فكرة الهويات وتزاحمها وتناقضاتها في ذات المجال الواحد للأمة الواحدة، وهذا الملمح هو ما شدني كثيراً ومنذ فترة طويلة وأنا أتابع الحالة السياسية الصومالية، وكيف ظهر لي أن ثمة مأزق ما ومشكلة ما يجب أن نقف عندها جيداً، و نتفحص هذه الحالة وهي حالة غريبة و ملاحظة في الحالة والشخصية الصومالية، حيث يتشدد الصومالي في تمسكه بهويته الثقافية والدينية ولكنه لا يتشبث بنفس القدر و الطريقة بهويته السياسية ولا يتحمس لها كثيراً.

هذا الملمح هو ما شدني للبحث عن أسباب هذه الظاهرة ومقاربة هذه المفارقة اللافتة في الشخصية الصومالية وكيف تتمدد وتكاد تتحول لحالة عامة وظاهرة سياسية ملفتة جداً، مما يستدعي بحث هذا المأزق و تتبعه لمعرفة جذوره وأسبابه التي ساهمت بشكل أو بآخر في بطن تعافي المشهد السياسي الصومالي ومن ثم تباطؤ جهود استعادة الدولة الصومالية الفدرالية الموحدة على مدى ما يقارب عقدين ونصف منذ مؤتمر عرتة الشهر في مايو 2000م.

فما شدني لتناول ودراسة هذه الحالة هو ربما لأنه تبين لي أنه لا يوجد شعب من الشعوب وأمة من الأمم تتشبث بهويتها الثقافية والدينية و واحدة هذه الهوية كالأمة الصومالية وكيف تتمسك بهويتها الثقافية أينما حل أفرادها وارتحلوا في المنافي والشتات، وهذا التمسك الشديد بالهوية الاجتماعية والثقافية والدينية هو جزء من تركيبة الشخصية الصومالية وأخص خصائصها، وظاهرة تمسك الصومالي الشديد بهويته الثقافية والدينية والاجتماعية ظاهرة جديرة بالتأمل والدراسة والبحث والنقاش.

لكن على العكس من هذا التمسك الشديد للصومالي بهويته الثقافية والدينية والاجتماعية ثمة ظاهرة نقيضة لها تكمن داخل تكوينات الشخصية الصومالية نفسها ، وقد لا تظهر في صورة واضحة ومُعبر عنها بقدر ما تعكسها الممارسات والتصرفات السياسية للنخب الصومالية و تأثير ذلك بوضوح على الرأي العام ومن ثم بقية السواد العام للأمة والشعب الصوماليين.

فضعف وربما غياب الوعي الهوياتي السياسي في ذهنية الفرد الصومالي، شيء ملاحظ ومدرك وأكثر وضوحاً اليوم من أي وقت مضى، حيث تجد الصوماليين نسخ متطابقة من بعض فيما يتعلق بصورتهم الهوياتية الدينية والاجتماعية والثقافية لكن لا تجد هذا حاضراً في نسق الهوية السياسية لدى الفرد الصومالي الذي لا يجد غضاظة في العيش تحت أي هوية سياسية ولا يمثل له ذلك أي قلق أو مشكلة، بل ويسعى الكثير منهم على الدوام للبحث عن أي هوية سياسية يستظل بها ويعيش في ظلها، ممثلاً في بحثه الدائم عن وطن بديل ومن ثم وثيقة السفر والانتقال لمجتمع آخر ولو كان مجتمع يتناقض كلياً مع هوية الصومالي الثقافية والسياسية معاً.

ما سنحاول القيام به من خلال هذه الورقة، هو دراسة هذه الظاهرة المتناقضة و محاولة تفكيكها ومعرفة أسبابها و بذورها الأولية داخل تكوين ذهنية الشخصية الصومالية، وهي كيف يستमित الصومالي في تمسكه بهويته الثقافية والدينية ولكنه في ذات الوقت لا يهتم كثيراً ما يتعلق بهويته السياسية و ربما لا يعنيه مفهوم هويته الوطنية السياسية في شيء، وهي ظاهرة غريبة وملفتة لا تستقيم مع نمط تمسك الشخصية الصومالية واعتزازه ومحافظته على هويته الدينية والثقافية، حيث يفترض أن تكون مسألة الهوية الوطنية بكل مستوياتها ودوائرها يكمل بعضها بعضا وليس يناقض بعضها بعضا كما هو الحال في بنية الهوية الوطنية الصومالية وعدم تكاملها السياسي والثقافي لدرجة أنه ربما يمكن القول أن الشخصية الصومالية كائن بلا هوية سياسية اليوم.

ستركز هذه الدراسة في بحث أسباب ومسببات ومبررات مثل هذه الظاهرة وهل هي قديمة مرتبطة بفكرة تقسيم الصومال الكبير أم هي أيضا معطى حديث نتاج لطبيعة التركيبة القبلية والعشائرية للأمة الصومالية، وهل أسهمت النخب السياسية التي شغلت فراغ السلطة الصومالية طوال العقدين الماضيين وذلك من خلال فشلها في التنبيه لهذه الظاهرة ومن ثم إغفال الاشتغال على ملئ فراغ هذا الفضاء الهوياتي السياسي المخيف الذي سيشكل تحدي حقيقي أمام أي انطلاق نحو مستقبل استعادة الدولة الصومالية في صومال ما بعد انهيار الدولة الصومالية في عام 1990م.

ومن هنا، ثمة واجب وطني ومعرفي على النخب العلمية والثقافية الصومالية الاشتغال على تجاوز هذه الفجوة وملئ فراغها الهوياتي الكبير الذي يشكل عائقاً كبيراً أمام أي تقدم نحو استعادة الدولة و كامل السيادة الوطنية للأمة الصومالية المشتتة بين عواصم الشتات والمنافي والتي لم يعد يشدها لوطنها شيء حتى يغريها بالعودة والمساهمة في البناء والتنمية والاستقرار رغم كل ما تزخر به الأرض الصومالية من فرص و مقدرات وإمكانيات لو تم توظيفها في عملية البناء واستعادة الدولة لتحولت الصومال لدولة وازنة ومهابة في المنطقة في مدة قد لا تتجاوز عقد أو عقدين من الزمان.

توطئة

ككل المجتمعات العربية والإسلامية والمجتمعات العالم ثالثة مثلت فكرة الدولة الوطنية الحديثة للمجتمع الصومالي ومن ثم الهوية الوطنية فكرة جديدة كفكرة قادمة من خارج السياق الثقافي والاجتماعي والحضاري لهذه المجتمعات، حيث وأن فكرة الدولة الوطنية الحديثة قادمة من سياق حضاري مغاير و هو السياق الغربي الأوروبي الذي تفتقت لديه فكرة الدولة الوطنية منذ بداية القرن التاسع عشر الذي كان لمؤتمر وستفاليا 1648م دور كبير في بلورة فكرة الدولة الوطنية ببعدها القومي الوطني الذي يُعرف الدولة بأنها فكرة ذات أبعاد ثلاثة " الأقليم والشعب والسيادة " و التي تُحتكر فيها الدولة تمثيل الناس كما تحتكر استخدام العنف القانوني والتمثيل الهوياتي الوطني لهذا الشعب ممثلاً بالسيادة.

لم تكن الأمة الصومالية أمة منعزلة عن سياقها التاريخي، فقد كانت أمة ذات تاريخ ممتد عرفت فيه صوراً عدة للدولة بمفهومها التاريخي كسلطنات عدل وأوفات في الشمال ما بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر الميلاديين وكذلك سلطنة أجوران في الجنوب والتي استمرت ما بين القرن الرابع عشر وحتى السابع عشر، وكلها سلطنات كانت تقوم على فكرة الشريعة الإسلامية والجهاد وخاصة في فترة الزعيم الصومالي الإمام أحمد جُري الذي كاد أن يحطم النصرانية الحبشية بحسب المستشرق الفرنسي رينيه باسه⁽¹⁾.

وعلى أنقاض أمانة أجوران نشأت عدة سلطنات كسلطنة جلدي ومشخة هراب في الجنوب وسلطنة مجرتين و ورسنغلي في الشمال واللذان أستمرا حتى مجيء الاستعمار، حيث زالت هذه السلطنات القبلية بمجيء الاستعمار الغربي عبر توقيع اتفاقيات حماية مع السلاطين ثم الانقلاب عليهم وضمهم للمستعمرات⁽²⁾.

(1) سالم سعيد سالم، بناء الدولة الصومالية الإشكالات التاريخية، بناء الدولة الصومالية رؤية وفاق، الطبعة الأولى 1444-2023 الطبعة الأولى دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ص 15

(2) سالم سعيد سالم، مرجع سابق ص

فقد أدرك الغربيون جيداً من تجربتهم الطويلة مع الشعب الصومالي أنه شعب صلب ومقاتليه أشداء لا يهادنون فيما يتعلق بدينهم ووطنهم وهو ما حفز المستعمرين الغربيين لرسم صورة واضحة عن كيفية التعاطي مع الأمة الصومالية وجغرافيتها الكبيرة التي تصل لأكثر من مليون كيلو متر مربع في شكلها الجغرافي التاريخي وهو ما يُعرف بالصومال الكبير قبل التقسيم الغربي له بين صومال بريطاني وآخر إيطالي وفرنسي وحبشي.

وحينما استقلت الصومال عام 1960 اتحدت تحتها كل من الصومال الغربي والجنوبي، وبقي هناك ثلاثة أجزاء أخرى هي الصومال الفرنسي جيبوتي التي استقلت وبقت تحت النفوذ الفرنسي و الصومال الغربي التي أعطيت لاثيوبيا وهي ما يُعرف بأوجادين والتي تُقدر مساحتها مساحة جمهورية الصومال الفيدرالية فيما ضمت منطقة NFD لكينيا، وهو ما يعني تقسيم الصومال الكبير إلى كانتونات مما أضعف بشكل كبير فكرة الهوية الوطنية السياسية للصومال الذي توزعت أراضيه وشعبه على دول عدة مجاورة، وهذا ربما كان السبب الأول الذي ربما أسهم في ضرب فكرة الهوية السياسية الصومالية الجامعة والموحدة.

وذلك لأن الدولة الصومالية الوطنية التي تأسست على أنقاض الممالك والسلطنات والمشیخات لم تكن سوى ثمرة عملية زرع قيصرية تجاهلت المشاعر القبلية والدينية الأصيلة والخبرة العملية للصوماليين تجاه الدولة⁽³⁾، وهذه ربما قد تكون سمة عامة في جل المجتمعات التي عرفت فكرة الدولة الوطنية القومية الحديثة، وليست خاصة بالمجتمع الصومالي لكنها ربما أكثر حضوراً بالنظر لطبيعة تكوين المجتمع الصومالي القبلي حديث عهد بهذه الدولة الحديثة، التي اصطدمت مبكراً بالمجتمع و ممانعته الشديدة لتغولات الدولة الوطنية في أخص خصوصياتهم التي يرون أنها سلبت منهم الكثير.

الأمر الآخر، لم توجد دولة حقيقة إسمها الصومال قبل عام الاستقلال، كما أنه لم تكن هناك دولة واحدة حكمت كل الأراضي التي كان يسكنها الصوماليون باستثناء سنوات محدودة حكمها الاستعمار البريطاني، أو شهور معدودة حكمها إيطاليا، باستثناء منطقة جيبوتي الحالية⁽⁴⁾.

وكل هذا يعني أن الصومال قبل الاستعمار الغربي عاش مقسماً ومجزأً لممالك وسلطنات ومشیخات متصارعة مع بعضها البعض ولا تتحد إلا في حال داهمها خطرٌ خارجي أو مجاعة أو وباء، أما طبيعة هذه الدويلات فقد ظلت دويلات سلطانية تهيمن عليها القبيلة الأكبر في مناطق نفوذها حيث مضارب أرض القبيلة التي ينتمي لها السلطان أو الزعيم الحاكم للقبيلة وهو ما جعل الانتماء القبلي يبقى الأكثر حضوراً وتعبيراً عنه صومالياً بأشكال وطرق شتى أكثر من غيره.

(3) سالم سعيد سالم ، مرجع سابق ص

(4) عمر عبد الله محمد، نشأة الدولة الصومالية وتحدياتها، مجلة رؤية التركية العدد 56 المجلد العاشر أيار /مايو 2022م ص

وعلى العموم سنحاول من خلال هذه الورقة مقارنة الأسباب التي وقفت ولا تزال عائقاً أمام لملمة المشهد الصومالي، تلك الأسباب التي تساهم بشكل كبير في إضعاف البعد الهوياتي للهوية السياسية الوطنية داخل تركيبة الشخصية الصومالية، في الوقت التي تسهم في تعزيز وتضخيم وحضور البعد الثقافي والديني والاجتماعي في بنية وتركيبية هذه الشخصية التي يضرر لديها البعد السياسي للهوية مقابل تضخم البعد الديني والثقافي.

ستحاول هذه الورقة أيضاً فك الاشتباك أو الخلط القائم بين مفهومي الهوية الوطنية ببعديها السياسي والثقافي، وما مفهوم و مدلول كل هوية، عدا عن محاولة فك هذا الاشتباك القائم بين مفهومي الهوية ببعديها الثقافي والسياسي، وما تأثير كل مصطلح من هذه المصطلحات على تصورات الناس وفهمها ومقاربتها لهذه القضايا والإشكاليات.

جذور أزمة الهوية الوطنية

يُعتبر عدم وجود هوية وطنية جامعة لأفراد المجتمع أهم العقبات التي تواجه عملية بناء الدولة، ما يحتم ضرورة التركيز على آليات ووسائل تعزز خلق هوية مشتركة لأفراد المجتمع تشكل الحاضنة والمقوم الأساسي لعملية البناء⁽⁵⁾ ويزداد أهمية الهوية الوطنية في ظل شعب متجانس العرق والدين والمذهب والمشرّب، ولكن مع ذلك لم نرى في الواقع الصومالي انعكاس جيد وإيجابي لهذه الهويات الثقافية المشتركة في بناء هوية وطنية موحدة تظهر في سلوكيات المجتمع وتوجهاته اليوم.

إن المتأمل لموضوع أزمة الهوية الصومالية لا يمكن أن يخطئ تأملاته ثلاثة عوامل رئيسية تساهم في إضعاف فكرة الهوية الوطنية الصومالية وأولى هذه الإشكاليات هي العشائرية السياسية والقبلية وثانيهما هي انتشار العقيدة الوهابية في الصومال وثالثهما هو مثالية و طوباوية الفكرة القومية التي اعتمدها دستور الاستقلال عام 1960 الذي حدد فكرة المواطنة بطريقة فضفاضة⁽⁶⁾.

فالفكرة القبلية أو ما يمكن توصيفها بالعشائرية السياسية أسهمت بشكل أو بآخر في ضرب فكرة الهوية الوطنية الجامعة لأنها أي القبلية تدفع الفرد بالتقوقع والتحصن داخل قبيلته باعتبارها حصنه الحامي له من كل المشكلات وأن الدولة فكرة نقيضة لذلك وأن الولاء للقبيلة أهم من الولاء للدولة وهذا ما حاولت النخبة السياسية عشية الاستقلال تجاوزه ولكن بطريقة أكثر مثالية لا واقعية.

(5) محمد عبد الرزاق حسن وتأمّر قرموط، مجلة سياسات عربية المرجع السابق ص.

(6) سالم سعيد سالم، مرجع سابق ص32

فقبيل الاستقلال وعقبه مباشرة سعى حزب عصبة الشباب الصومالي لتفادي هذا المأزق القبلي الذي لا يتناسب مع فكرة الدولة الوطنية وفكرة المواطنة المتساوية، فعمل على الإغلاء من فكرة القومية الصومالية و زرع هذا المفهوم في الأجيال الشابة، وبالمقابل نجد أن الآباء المؤسسين لحزب عصبة الشباب الصومالي SYL الذي أدى الدور الأساسي في الاستقلال، سعوا لزرع مفهوم القومية الصومالية البعيدة عن العشائرية في وعي المجتمع الصومالي ومن ثم التعامل بين الأفراد على هذا الأساس، وتكريساً لهذا المفهوم، كان الحزب يشترط على أعضائه ضرورة تجسيد مفهوم القومية الصومالية الجامعة، والقسم بعدم الإفصاح عن الانتماء القبلي⁽⁷⁾.

على مدى أكثر من ثلاثة عقود من انهيار الدولة الصومالية ودخول المجتمع الصومالي في حالة من الحروب الأهلية الطاحنة والتي بدورها عمقت من حالة البون الشاسع بين فكرة الدولة والمجتمع الصومالي حديث عهد بالدولة الوطنية الحديثة التي تأسست عشية الإستقلال فالوحدة بين شمال الصومال وجنوبها في مايو 1960م وهو ما أربك حالة الاستقرار والاستدامة للتنمية السياسية والاقتصادية في مجتمع قبلي محكوم بعصبية الدم قبل كل شيء.

المجتمع الصومالي مجتمع قبلي عشائري محكوم بهذه التركيبة القبلية وهي تركيبة شديدة التعقيد والحساسية تجاه كل ما يمس مصالحها وأفرادها ومكوناتها، ولهذا حالما ذهب المجتمع الصومالي عقب الاستقلال وطرد المستعمر نحو فكرة الدولة الوطنية حاولت القبيلة التكيف مع هذا الوضع الجديد المتشكل نتيجة للاستقلال وتشكل الدولة الصومالية، " وقد شكلت القبائل قبل وصول المستعمر ممالك ودولاً في بعض مناطق الجغرافيا الصومالية إضافة إلى تجمعات أشبه ما تكون بالدولة من حيث امتلاك ترابعية تنظيمية تتمثل في حاكم / شيخ قبيلة ، وجهاز أمني إضافة إلى سن القوانين التقليدية أو ما يعرف شعبياً بـ Xeer والذي ينظم التجمع القبلي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية⁽⁸⁾ (محمد عبد الرزاق حسين و تامر قرموط، مجلة سياسات عربية العدد 56 المجلد العاشر أيار /مايو 2022م ص 12) .

لكن، لاحقاً أجم المستعمر النعرات والصراعات بين القبائل، عن طريق زرع الفتن بينها، ودعم التكتلات والأحزاب المبنية على أسس قبلية طوال فترة الاستعمار، وحتى بعد مغادرته. وقد تجلّى ذلك في تكوين كل عشيرة لحزب سياسي خاص بها، وهو ما أدى إلى وصول عدد الأحزاب السياسية في البلاد إلى 62 حزباً⁽⁹⁾ (المرجع السابق) ، ولم يكتف المستعمر بذلك بل ضرب فكرة الحزبية السياسية بذلك من أساسها، حيث أثر ذلك إلى حد بعيد في الوعي المجتمعي بآليات صناعة التكتلات الحديثة وأصبحت القبيلة هي أساس كل تكتل سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي⁽¹⁰⁾ (المرجع السابق) .

(7) محمد عبد الرزاق و تامر قرموط، سياسات عربية المرجع السابق ص

(8) محمد عبد الرزاق حسين و تامر قرموط، مجلة سياسات عربية العدد 56 المجلد العاشر أيار /مايو 2022م ص 12 .

(9) المرجع السابق ص

(10) المرجع سابق ص

القبلية و العشائرية السياسية

إن تغافل النخب الصومالية وتعاميها عن أس المشكل الصومالي المتمثل بالتركيبة القبلية المعقدة للمجتمع وعدم استيعاب هذه التركيبة وكيفية التعاطي معها بطريقة تهذب وتستفيد من هذا التنوع القبلي والعشائري وكيف يمكن الاستفادة من الأعراف والأسلاف القبلية والتراث القبلي بشكل عام في تعزيز مفهوم الدولة والشرابة والمواطنة المتساوية جعل هذه النخبة للأسف تعود مجددا لقونة وشرعنة العشائرية السياسية.

فبعد مرحلة الحرب الأهلية الطاحنة والشتات الذي عاشه المجتمع الصومالي، تداعت النخب الصومالية إلى مؤتمر عرته الجيبوتي عام 2000م والذي بدوره أسس لجهود عديدة لاستعادة الدولة الصومالية وإن بدت أكثر بطناً لكنها تبقى جهود مؤسسة لاستعادة مسار الدولة الصومالية والتي برزت أمامها العديد من التحديات والفجوات البنيوية التي تعيق تقدم المجتمع نحو استعادة دولته لعوامل وظروف شتى في مقدمتها ثلاثة فجوات بنيوية رئيسية متمثلة بالبعد السياسي والمتمثل بنظام المحاصصة القبلية 4.5 والنظام الفيدرالي المتبع في البلاد، والبعد الثاني الاجتماعي المتمثل بدور المجتمع المدني في بناء الدولة و البعد الثالث الاقتصادي والمتمثل بالمصالح التجارية لرجال الأعمال الناشئة⁽¹¹⁾.

ولست هذه الأبعاد الثلاثة بمثابة كل ما يتعلق بعوائق بناء الدولة في الصومال ومن ثم إضعاف الهوية الوطنية السياسية وإنما هي بمثابة العوائق الرئيسية التي تم رصدتها ضمن أدبيات دراسات وأبحاث الأزمة الصومالية يُضاف لها جملة عوامل تؤثر بشكل أو بآخر وتسهم بشكل مباشر في إضعاف فكرة الهوية الوطنية السياسية للشعب الصومالي، وزيادة فجوة هذه الهوية السياسية المتأكلة للدولة الصومالية.

إن جوهر نظام المحاصصة القبلية الذي اعتمده مؤتمر عرته وشرعنه يشكل عائقاً كبيراً ظل يضعف كل الجهود المبذولة لاستعادة الدولة الصومالية لفعاليتها وحضورها، حيث عمل نظام المحاصصة على ضرب فكرة المواطنة المتساوية كما ضرب فكرة الكفاءة الوظيفية للأفراد وأصبحت وظائف الدولة العليا والدنيا كلها خاضعة لمسألة المحاصصة القبلية وهو ما جعل الكثير من الكوادر الصومالية المؤهلة بعيدة عن تسنم وظائف في الدولة وفي مجال تخصصها و تفضل البقاء في منافيها على أن تعود للمساهمة في بناء الدولة الصومالية.

عدا عن ذلك، من أخطر ما قدمه نظام المحاصصة القبلية أنه ضرب فكرة الولاء الوطني للمسؤول في موقعه الوظيفي و الذي لا يفكر في موقعه الوظيفي إلا كيف يستغل وظيفته ومنصبه للإثراء غير المشروع فقط، لأنه يعرف أن من أتى به لهذا الموقع هو وزن عشيرته السياسي

(11) محمد عبد الرزاق حسين و تامر مجلة سياسات عربية ، العدد 56 المجلد العاشر أيار/ مايو 2022 م).

والقبلي وليس كفاءته ومؤهلاته العلمية، وهو ما يجعل الفرد يفكر كثيراً في أن يحقق كل ما يصبوا إليه من أعلام الثراء على حساب أداء عمله ووظيفته وخاصة وأن معظم من يتولون هذه المناصب هم بالضرورة نتاج لمكانته القبليّة وليس كفاءته المهنية التي يفترض هي من تحدد أهميته.

ونتيجة لهذا الوضع، فإن الإغلاء من الانتماء للقبيلة وتشجيعه ودفع الناس نحو التخذق القبلي والعشائري هو بالضرورة ضرب للهوية الوطنية، و تبخيس الناس وتزهيدهم بها، لأن الفرد حينما يرى أن الانتماء للقبيلة هو مصدر المصلحة والثراء والجاه، فكل هذا يأتي على حساب الانتماء للوطن والمصلحة العامة التي تضحل وتلاشى تماماً من فكر واهتمام وسلوك الفرد الذي يعلي من مصطلحه القبليّة ويقدمها على مصطلحه الوطنية العامة.

التمدد الوهابي في الصومال

فقد مثل الانتشار والتمدد الوهابي في السياق الثقافي الصومالي مزاحماً للمنظومة العقائدية الأشعرية الصوفية واحدة من أهم أسباب تبخيس وضعف الهوية الوطنية للأمة الصومالية حيث تميل العقيدة الوهابية إلى التزهيد بالفكرة الوطنية عموماً واعتبار الفكرة الوطنية فكرة وثنية لا يجب أن نقف عندها والاهتمام بها، والوهابية فكرة أممية عموماً تنطلق من عدم إيمانها بالحدود الوطنية الحديثة، وعدم اعترافها بهذا الواقع الناشئ والمتشكل مع قيام فكرة الدولة الوطنية الحديثة.

بعكس الفكر الصوفي فهو فكري يميل للواقعية و يتعايش مع الحقائق الماثلة أمامه ولا يحاول القفز فوق حقائق هذا الواقع وتصادمه معها وخاصة حينما لا تتعارض مصالح أفراد مع حقائق هذا الواقع الجديد كفكرة الدولة الوطنية بكل ما فيها من إشكاليات لكنها تعالج في إطار تصحيح مسار الدولة بآليات السياسة ذاتها لا من خلال الصدام معها مباشرة أو عدم احترامها .

السلفية الوهابية ساهمت في إضعاف الهوية الوطنية الصومالية وخلقت تمزقات مذهبية داخل الوحدة المذهبية للبلاد المتمثلة في اختياراتها العقدية (الأشعرية) والفقهية (الشافعية) ذات المشرب الصوفي ، مما أدى إلى بروز جماعات دينية خارجة على الدولة وعلى ثوابت المجتمع معاً ولا يزال مجتمعنا يعاني من إفرازاتها وأبرز تظاهراتها اليوم في الساحة هي حركة الشباب التي تكفر الدولة والمجتمع. وكذلك العشائرية السياسية مضرّة بالهوية الوطنية كما ذكرت، ولكنني يترأى لي أحياناً أن فشل النخب السياسية في بناء دولة مدنية تقوم على المواطنة عزّز من اللجوء إلى هويات فرعية قبلية أو دينية مما اضعف من الولاء العام للدولة. ولولا هذا الفشل لم تجد تلك الهويات الفرعية بيئة خصبة للتمدد والانتشار⁽¹²⁾.

(12) عبد الواحد شافعي، حوار للباحث بتاريخه معه على الواتس إب بتاريخ 4 ديسمبر 2024.

ولا شك أن ظاهرة الشباب المجاهدين الصوماليين اليوم هي أحد أبرز تجليات العقيدة السلفية الوهابية بمنزعها الجهادي ، هذه الفكرة التي تعمل على تجاوز فكرة الدولة الوطنية الصومالية، وتكفر وتُكفر كل من يؤمن بفكرة الدولة الوطنية التي لا تعترف بها وتسعى لتجاوزها والقضاء عليها، وهو ما يشكل أبرز تحدي أمني وعسكري يتهدد الدولة الصومالية ويقف عائق كبير أمام استعادة الدولة الصومالية لمؤسساتها وحضورها السيادي والدستوري على كامل الرقعة الجغرافية للدولة الفدرالية المعترف بها دولياً.

فمن خلال تتبع مسار وخطاب الجماعات السلفية الصومالية في الداخل والخارج يجد هذا المنحي في الممارسة والخطاب السلفي الذي لا يرى أي أهمية للدولة ووجودها هذا عدا عن نشر خطاب ترهيدي بين عامة الصوماليين في الشتات والمهاجر البديلة وخاصة في الجوار الصومالي كينيا وأوغندا وغيرهما وهو ما يتجلى بشكل أو بآخر بحجم التواجد الصومالي في هذه المنافس وحجم أيضا الاستثمارات الصومالية الكبيرة التي تُستثمر خارج حدود الدولة الصومالية التي هي في أمس الحاجة لمثل هذه الاستثمارات للمساهمة في استعادة الدولة وتعافيتها واقتصادها.

فالوجود الصومالي في نيروبي وفي سوق إسلي خير مثال على حضور هذا الخطاب الترهيدي بالوطن الصومالي الأم وخاصة حينما تجد حجم تلك الاستثمارات التي تشيد في هذه البلدان وتسهم في رفد اقتصاديات هذه البلدان فيما الوطن الأم محروم منها وهو في حاجة ماسة لها، والملاحظ على هذه الاستثمارات أنها مرتبطة بالجماعات السلفية التي لها حضور وانتشار واسع في أوساط الصوماليين في كينيا وغيرها⁽¹³⁾.

إن مثل هذه التوجه والممارسة لدى الجماعات السلفية في أوساط الصوماليين في الداخل والخارج خلق توجه عام لدى معظم الشباب الصوماليين بالعزوف عن العودة للوطن و تلاشي الحنين إليه عدا عن سعيهم الحثيث للبحث عن هويات وجوازات سفر غير صومالية وخاصة أثيوبيا وجيبوتية وكينيا ويتم شرائها بمبالغ كبيرة وذلك لأسباب عدة في مقدمتها هو تسهيل تنقلاتهم و حركتهم فضلا عن أن الدستور الصومالي يسمح بازدواج الجنسية.

(13) حوار للباحث مع أحد السلفيين الكينيين من أصول صومالية في نيروبي، والذي فضل عدم ذكر اسمه أجرى الباحث الحوار في سبتمبر الماضي 2024م.

عدا عن ذلك، يعكس هذا التوجه في ذات الوقت فجوة كبيرة فيما يتعلق بارتباط الصومالي بهويته الوطنية الصومالية، مما يعكس حالة من عدم الإيمان بأهمية هذه الهوية الوطنية الصومالية لدى شريحة عريضة من الصوماليين وخاصة في أوساط الشباب الذين يفترض بهم أنهم أكثر تمسكاً بهويتهم الوطنية وأكثر إدراكاً لأهمية تخليق هذا الشعور الذي يفترض تنميته وتشجيعه لأهميته في تخليق سردية وطنية متماسكة مُلهمة وجامعة.

تنتشر المدارس الدينية وخاصة مدارس التحفيظ في أحياء نيروبي خاصة حي إسلي الشهير بالعشرات وكلها مدارس يغلب على القائمين عليها الاساتذة السلفيون وهو ما يؤدي إلى تعميم أفكارهم العقيدة المتشددة والتي قد تتصام حتماً مع الأفكار السياسية التي تدير الواقع السياسي من حولهم في الداخل والمنافي والشتات، وهو ما ينعكس في ثقافة هذه المحاضن التربوية الدعوية التي لا تعلي من شأن الهوية الوطنية للنشء والشباب الذين ينشؤون بهويات رمادية متناقضة بلا أي ملامح أو إطار واضح للرؤية السياسية وكيفية التعاطي مع الواقع المحيط بهم مما يبقوهم بلا أي وعي سياسي تجاه الوطن الذي ينتمون إليه ولهذا يندمجون سريعاً في بيئاتهم الجديدة وينسون فكرة الوطن الأم تماماً.

النخبة الصومالية وعطب الذات

تمتلك الصومال نخبة علمية و مثقفة كبيرة ونوعية منتشرة حول العالم، هذه النخبة التي تمثل رأس مال الأمة الصومالية اليوم وخزان هويتها وثقافتها باعتبار الإنسان المؤهل هو رأس مال أمته، وهذا ما تمتلكه الصومال، فالصوماليون حول العالم من الجاليات الأكثر تأهيلاً علمياً ويمتلكون سمعة طيبة في هذه المجتمعات وهذه السمعة لم تأت من فراغ وإنما هي انعكاس طبيعي وحقيقي لمخزون القيم الثقافية والدينية التي يتمتع بها الشباب الصوماليون ويترجمونها كل هذه النجاحات وفي مختلف المجالات.

فالشعب الصومالي شعب محافظ اجتماعياً لحد كبير، ويحترم ثقافته وقيمه ويفتخر بها كثيراً وهذا ما يميز الشخصية الصومالية عن غيرها ، فتجد الصومالي حامل لقيمه وثقافته حيثما حل وارتحل، وهو ما يجعل الصومالي عصي على الذوبان في المجتمعات الجديدة التي يهاجر إليها، ويظل محافظاً على هويته الثقافية مهما كانت المغريات والظروف من حوله وقلة قليلة من يذوب متناً لهويته من الصوماليين.

وبرغم كل هذا، وما نجده من تمسك الصومالي بهويته الثقافية، لا تجد هذا القدر من الحماسة والاهتمام والافتخار للصومالي بهويته الوطنية المرتبطة بالصومال كدولة ذات سيادة ومعتزف بها، وهو ما يظهر بشكل أو بآخر من خلال حالة العزوف لدى الشباب الصومالي عن العودة للصومال والمساهمة في إعادة بنائها ونهضتها، بل تجد الصومالي وخاصة ما أتحدث عنه هنا تحديداً هو النخب التي عاشت وتعلمت بالغرب ولم يعد يربطها شيء بالصومال ولم تعد حتى تفكر بهذه الوطن الذي قدموا منه هم أو آبائهم.

مثل هذه القطيعة والنسيان للوطن الأم ما كان له أن يكون بهذا الشكل لولا أسباب عدة تجمعت وساهمت في حالة قطيعة حادة في الذاكرة الجمعية للأجيال الشابة التي فقدت تواصلها الروحي والثقافي بالوطن الأمة وتصحرت ذاكرتها الجمعية وجفت من كل ما يذكرها بالوطن والأرض والإنسان والذات.

إن حالة النزيف الكبيرة التي تتعرض لها الذاكرة الجمعية للشعوب و تتظافر فيها أسباب عدة - وخاصة في مجتمعات ما بعد الحرب - لكن يبقى السبب الأكبر في هذا التجريف للذاكرة والهوية هو الغياب التام للدور النخبوي الرسالي الذي يجب أن يكون حاضراً في لملمة الذات وتنشيط الذاكرة بالقيام بالدور التوعوي المنوط بهم القيام به وفي مقدمتها الحفاظ على الذاكرة الجمعية وتجديدها بالحفاظ على الهوية الجمعية للأمة وتراثها الفكري والثقافي والروحي وربط كل ذلك بالواقع السياسي المتشكل والمتمثل بفكرة الدولة القائمة باعتبارها أي الدولة اليوم و هي أهم إنجاز في واقع اليوم بكل ما فيها من اشكالات، و الذي ينبغي أن يكون للنخبة المثقفة دوراً مركزياً في حراسة الذاكرة الجمعية والحفاظ عليها من خلال أيضا التركيز على أهمية وجود وتقوية مؤسسات الدولة الصومالية.

ما ألاحظه في المشهد الصومالي اليوم ، ليس الغياب ولكن الحضور الخجول والباهت غير المفهوم للنخبة المثقفة الصومالية وفي مثل هذه اللحظة المفصلية من تاريخ الصومال، وهي لحظة يجب أن تتظافر فيها كل الجهود الفكرية والثقافية والفنية والأدبية لما لهذه المجالات من أهمية قصوى في تعزيز فكرة الدولة والهوية والذاكرة الجمعية للأمة الصومالية التي تمتلك تاريخاً زاخراً بالأحداث والقيم والتجارب لكنه لايزال بكرة من الدراسة والبحث والتنقيب عن كنوزه وآثاره وملاحمه و بطولاته التي لا تقل عظمة عن غيرها من تاريخ الشعوب العظيمة.

خلاصات و توصيات

كما ذكرنا سابقاً أن فكرة الهوية الوطنية هي معطي سياسي وثقافي وبالتالي الهوية كما يذهب لتعريفها علم الاجتماع بأنها أي الهوية ما يحب الناس أن يرون أنفسهم عليه وبالتالي فإن مسألة الهوية مسألة بنائية تراكمية يمكن الاشتغال عليها وتعزيزها وتحويلها لسردية ثقافية سياسية متماسكة ومتكاملة تزداد حضوراً وتشكلاً مع الأيام ولتعزيز ذلك يجب أن تتبلور عدد من الوسائل للمساهمة في تمتين فكرة الهوية الوطنية.

أولاً: أهمية صياغة دستور الدولة الصومالية المنشودة وفقاً لسردية وطنية دستورية متكاملة تتضمن أهم الأفكار والقيم والمشاركات الوطنية، وتعلي وتقدس جملة من الأفكار والقيم وفي مقدمتها فكرة الدولة والجمهورية والديمقراطية والوحدة الفدرالية، هذا القيم السياسية الوطنية التي يجب أن تكون محل رضا وقبول واحترام كافة مكونات وأفراد الشعب الصومالي كثوابت وطنية لا يمكن المساس بها.

ثانياً: المناهج الدراسية وأهمية تطوير هذه المناهج و ضرورة تضمينها برؤية وطنية واضحة الملامح لفكرة الهوية الوطنية وأهمية ربط النشئ بهذه الفكرة من خلال جملة مدخلات دينية وتربوية وثقافية واجتماعية تسهم كلها في تعزيز فكرة الهوية لدى الأطفال والنشئ وأن المدخل الرئيسي لبناء سردية الهوية الوطنية هو التاريخ وإعادة صياغته بقوالب تربوية وثقافية تتناسب والتحوللات الكبيرة في عالم الاتصال والتواصل والمناهج التربوية الحديثة.

ثالثاً: النخبة الثقافية التي يجب أن تعيد رسم دورها بطريقة تتناسب وحجم التحديات الكبيرة التي تنتظر هذه النخبة وأهمية حضورها في المشهد الوطني الصومالي العام و أكثر من أي وقت مضى، وخاصة وأن تحديات الشتات الصومالي تتطلب جهداً أكبر في الحفاظ على اللغة الأم وربط فكرة الحفاظ عليها بالهوية الوطنية والثقافية للأمة الصومالية التي يتوزع بنوها في كل مكان وهم بحاجة لإعادة بناء جسور تواصل فكري وثقافي بين جاليات الشتات الصومالي وربط كل ذلك بالوطن الأم وهويته الثقافية والوطنية على حد سواء.

رابعاً: ضرورة تجاوز فكرة المحاصصة القبلية أو العشائرية السياسية، وتجاوز هذه الفكرة دستورياً قبل كل شيء وممارسة أيضاً، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تخليق حالة ديمقراطية تعددية على أسس وطنية لا محاصصات قبلية ولتجاوز هذه الإشكالية يجب أن يكون ثمة مؤسسات دستورية تقوم على فكرة أن يكون ثمة مؤسسات يتم تعيين أعضائها من س رئاسة الجمهورية ومجلس الشيوخ الذي يجب أن يتم تعيينه من كبار شيوخ القبائل ومجلس النواب الذي يتم انتخابه بشكل مباشر من أفراد الشعب وأن يتم تعزيز الحالة التعددية والحزبية التي يجب أن تشجع على قيام الأحزاب على أسس وطنية لا قبلية.



تناقضات الثقافي والسياسي في تشكلات الهوية الوطنية الصومالية

الكاتب
نبيل البكري

صادر عن:
منصة دراسات الأمن والسلام



2026